

الانتخابات الرئاسية: التغييرات بين الجولتين قد تجعل شفيق رئيسا

تبدأ جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية في مصر بين الفريق أحمد شفيق والدكتور محمد مرسي بعد نحو 3 أسابيع من موعد الجولة الأولى في الأسبوع الأخير من مايو الماضي، وهي الفترة التي شهدت عدة تفاعلات وأحداث وتغييرات في المشهد السياسي المصري ربما تؤدي إلى حسم النتيجة أو رسم سيناريو مختلف للانتخابات الرئاسية والفترة اللاحقة لها، أبرز تلك التغييرات هو تحول ميدان التحرير من أداة ضغط للثوار لمكان لإخراج الغضب فقط، قانيهما هو الصعود الكبير في شعبية الفريق أحمد شفيق، وثالثهما هو عودة أسلوب الترويع من الإخوان، وهو ما يضع المزيد من النقاط في حساب شفيق في جولة الإعادة.

أولى تلك التفاعلات كان صدور الأحكام في قضية قتل المتظاهرين الرئيسية بالحكم على الرئيس المصري السابق حسني مبارك بالسجن خمسة وعشرين عاما وبنفس المدة لوزير داخلية حبيب العادلي وبراءة كافة مساعدي وزير الداخلية من تهمة التورط بقتل المتظاهرين، وهي الأحكام التي دفعت آلاف المصريين للنزول والتظاهر بميدان التحرير، أيقونة الثورة المصرية، وغيره من الميادين المختلفة بالمحافظات المصرية والخروج في مسيرات حاشدة للمطالبة بالقصاص للشهداء وبتطبيق قانون العزل السياسي لاستبعاد الفريق أحمد شفيق، المحسوب على نظام مبارك، من السباق الرئاسي، لكن المظاهرات والتجمعات لم تغير شيء على الأرض وانفضت التظاهرات دون نتيجة، وهو ما سيكرر لاحقا في حال فوز شفيق باعتقادي ودون أي نتيجة أو إعادة لثورة جديدة كما يقول نشطاء هنا في القاهرة.

ويمكنني القول أن تلك الأحكام كان يمكن استخدامها من قبل الإخوان ومرسي لحشد دعم القوى السياسية ضد شفيق ووضع شفيق كداعم لعودة النظام السابق من جديد لكن ذلك لم يحدث.

ومن خلال تواجدي بميدان التحرير وسط آلاف المتظاهرين الغاضبين حينها يمكن القول أن ميدان التحرير كان غاضبا بشدة ولكنه غير قادر على الفعل، فالتظاهرات التي خرجت ضد الأحكام الهزيلة لقتلة الثوار أسفرت عن نتيجتين مهمتين أولا هو التأكد من فشل النخبة في تحريك الجماهير وتحقيق مطالبها، وهو ما جعلها غير موثوق فيها بنظر مئات الآلاف، وبالتالي عدم قدرة النخبة تماما على توجيه الناخبين لدعم مرسي أو شفيق، فحمدين صباحي وقف على الحياض، وأبو الفتوح دعم مرسي في الأمتار الأخيرة من السابق، ثانيا أثبتت المظاهرات أن "ميدان التحرير" تحول إلى مكان مفتوح يتظاهر فيه المصريون لخارج شحنات الغضب وليس لترجمة الغضب لفعل ملموس وضغط على صانع القرار.

وهي الخطوة التي طمأنت صانع القرار في مصر، أن مهما كان غضب المصريين من نتيجة الانتخابات الرئاسية، خاصة إذا فاز شفيق فأن غضبهم لن يتعدى أبدا التجمهر في التحرير والهتاف ضد المجلس العسكري والرئيس شفيق، كما أن النخبة لن تكون قادرة على التأثير في الجماهير بسبب حالة عدم الثقة الموجودة حاليا، عدة شباب أخبروني في التحرير أنهم كانوا ينتظرون قرارا من النخبة السياسية بالتحرك لتحقيق شيء ضاغط ومؤثر لكن القرار لم يأتي أبدا.

ورغم ذلك، فباعتقادي أن منح وزير العدل لضباط المخابرات والشرطة العسكرية الحق في الضبط القضائي قبل أيام يعد استعدادا من المجلس العسكري الحاكم في البلاد لفرض سيطرته على البلاد بالقوة حال حدثت تظاهرات حاشدة وغاضبة ضد فوز شفيق.

ومثل فشل القوى السياسية والثورية في التكتل خلف مرشح جماعة الإخوان دكتور مرسي وتأييده ضد الفريق شفيق كمثل للنظام السابق، علامة فارقة في الفترة بين الجولة الأولى وجولة الإعادة، وكان واضحا من مطالبة الجميع للإخوان بتقديم "ضمانات" أن حالة عدم الثقة

بين القوى السياسية والإخوان وصلت لأعلى مستوياتها، ورغم أن عدة أحزاب أعلنت دعمها لمرسي مثل الوسط والنور والبناء والتنمية وحتى المرشح الرئاسي عبد المنعم ابو الفتوح، فإن التكتل والتحالف لم يكن واسعا من مختلف الجهات.

لكن أبرز ما تغير في تلك الفترة، هو الصعود الكبير في شعبية الفريق أحمد شفيق، والجرأة الكبيرة في سلوك أنصاره، فالفريق شفيق حقق انتصارا غير متوقع وحل ثانيا في الجولة الأولى ليشارك في الإعادة رغم أن استطلاعات الرأي وضعت في مركز متأخر قبل الانتخابات، الأبرز أن أنصار شفيق أصبحوا غير خجولين من إعلان دعمهم لشفيق وانتشرت لافتاته بشكل أكبر في كل مكان دون خوف من تقطيعها، كما اختفى بشكل كبير وصف شفيق بالمرشح الفلول من الشارع المصري وتم استبدالها بكلمة مرشح الدولة المدنية وهي الصفة التي أكسبته شعبية أكبر خاصة بين الشرائح المرعوبة من عودة الدين، ويمكنني القول أن وصف شفيق بمرشح الدولة المدنية كانت النقطة التي زادت من رصيده كثيرا خاصة مع التذكير بتجارب الدول الدينية في أفغانستان والسودان وإيران غيرها من الدول في إشارة إلى فوز مرسي.

وباعتقادي أن التغير الأكثر حسما للمعركة بين الجولة الأولى والثانية كان عودة استخدام "فزاعة الإخوان" من قبل الفريق أحمد شفيق الذي عمل على الترويج من حكم الإخوان ومساوئه في كل مؤتمراته الصحافية ولقائاته التلفزيونية وأبرزها اتهامه للإخوان بالتآمر ضد الثوار في معركة الجمل لإشعال الثورة أو الترويج لنية الإخوان تأجير قناة السويس، ومن خلال تفاعلي مع الكثير من المواطنين بالشارع المصري، يمكنني القول أن الناخب المصري تأثر كثيرا باستخدام شفيق لأسلوب الترويج من فوز مرسي، وهو ما جعل كثيرون تحدثت إليهم يقولون إنهم خائفون من حكم الإخوان.

وأتت أحكام المحكمة الدستورية العليا بالحكم بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشعب المصري وعدم دستورية مجلس الشعب ليزيد متغيرا رابعا وهاما في معادلة الإعادة.

فإذا كان الفريق شفيق خاض الجولة الأولى من الانتخابات وهو خائف من تطبيق قانون العزل ضده، فإنه سيخوض جولة الإعادة بثقة أكبر له ولأنصاره بعد أن هزم جماعة الإخوان المسلمين، التي تسيطر على البرلمان، في معركة قانون العزل، كما أن الإخوان أنفسهم ربما يفقدون سيطرتهم على السلطة التشريعية إذا قرر المجلس العسكري حل البرلمان.

وفي التحليل الأخير، يمكن القول أن محصلة المتغيرات التي شهدتها المشهد السياسي المصري تصب في النهاية في صالح شفيق الذي تخلص من خطر الاستبعاد من الانتخابات واكتسب صف مرشح الدولة المدنية مجتذبا تأييد الكثير من الشخصيات العامة، خاصة أن مرسي فشل في تأمين التأييد الشعبي بل وواجه سيل من الاتهامات الموجهة للإخوان وهو ما يضعه في مأزق حقيقي في جولة الإعادة أمام شفيق.